

صندوق النقد الدولي
700 19th Street, NW
Washington, D. C. 20431 USA

بيان صحفي رقم 15/366
للتنشر الفوري
٣١ يوليو ٢٠١٥

المجلس التنفيذي يستكمل المراجعة السابعة والأخيرة في ظل اتفاق الاستعداد الائتماني مع الأردن ويوافق على صرف ٣٩٦,٣ مليون دولار أمريكي

اختتم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اليوم المراجعة السابعة والأخيرة لبرنامج الأردن الاقتصادي الذي يدعمه اتفاق للاستعداد الائتماني. ويتيح استكمال المراجعة الأخيرة صرف مبلغ قدره ٢٨٤,١ مليون وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٣٩٦,٣ مليون دولار أمريكي). وكان المجلس التنفيذي قد وافق في ٣ أغسطس ٢٠١٢ (راجع [البيان الصحفي رقم 12/288](#)) على اتفاق الاستعداد الائتماني البالغة مدته ثلاث سنوات بقيمة قدرها ١,٣٦٤ مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي ٢ مليار دولار أمريكي).

وعقب قرار المجلس التنفيذي، أدلى السيد ميسوهيرو فوروساوا، نائب المدير العام ورئيس المجلس بالنيابة، بالبيان التالي:

"ساعد البرنامج الاقتصادي الذي يدعمه الصندوق على تمكين الأردن من تجاوز الصدمات الخارجية الحادة بنجاح، بما في ذلك الصراعات الدائرة في سوريا والعراق. وبفضل الضبط التدريجي لأوضاع المالية العامة، الذي دعمه انخفاض أسعار النفط، تأكد البدء في استقرار الدين العام خلال السنة الحالية حسبما أشارت التوقعات، وتضافر ذلك مع السياسة النقدية الرشيدة فأدى إلى الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي ودعم الثقة.

"وبالرغم من تباطؤ النمو في الربع الأول من العام، فإن عجز الحساب الجاري يواصل الانخفاض، ولا يزال مستوى الاحتياطيات الأجنبية ملائماً والتضخم منخفضاً. أما السياسات فهي على المسار الملائم لتحقيق أهدافها المقررة لعام ٢٠١٥. فالتقدم جارٍ في الإصلاح الهيكلي للمالية العامة، والسياسات المالية تركز بصورة ملائمة على تعزيز صلابته هذا القطاع، كما يُلاحظ استمرار التقدم في تشجيع تطور القطاع الخاص.

"غير أن هناك تحديات كبيرة تواجه الاقتصاد. فبالرغم من الجهود الشاقة التي بذلت بالفعل، ينبغي مواصلة الجهود لتصحيح أوضاع القطاع العام حتى يصل الدين العام إلى مسار الانخفاض المطرد، وهو ما يشمل التنفيذ الدؤوب لاستراتيجية الطاقة. ولما كانت ميزانية ٢٠١٥ على مسارها الصحيح، ينبغي تركيز الجهود على التأكيد بتحديد التدابير التي ستشكل ركيزة للتعديل اللازم في ميزانية ٢٠١٦.

"وثمة حاجة أيضا إلى التحرك على مسار الإصلاحات الهيكلية الموجهة لخلق الوظائف والتي تركز على إصلاح سوق العمل مع تحسين مناخ الأعمال وجودة المؤسسات العامة. وتمثل مبادرة "رؤية ٢٠٢٥" - وهي إطار للسياسات الاقتصادية والاجتماعية - فرصة لمعالجة هذه التحديات، وسيكون من المهم كخطوة في الاتجاه الصحيح أن يتم إرساء هذه المبادرة على ركيزة ثابتة تتمثل في إطار مالي-كلي يغطي المدى المتوسط.

"وسيواصل الصندوق تعاونه مع المملكة الأردنية، وهو ما يشمل أعمال المراقبة فيما بعد انتهاء البرنامج."